Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

شجرة التوت وإنتاج الحرير في قضاء الكورة في لبنان خلال القرن التاسع عشر

جان توفيق إبراهيم[1]، أ.د خالد الكردي[2]، أ.د محمد علي القوزي[3]

طالب دكتوراه في جامعة بيروت العربية – لبنان[1]

مشرف رئيسي[2]

مشرف مشارك[3]

استلام البحث:17-09-2025 مراجعة البحث :15-10-2025 قبول البحث:11-11-2025

الملخص

خلال القرن التاسع عشر تحوَّلت تربية دود القز وصناعة الحرير إلى قطاع اقتصادي واجتماعي مهم في مناطق جبل لبنان بشكل عام ومنها قضاء الكورة. اعتُبِرت فترة ازدهار هذه الصناعة «العصر الذهبي» لها في لبنان تقريبًا بين منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث انتشرت معامل الغزل والنسج ومزارع أشجار التوت التي تُغذي دود القز. هذه الحركة صُنِّفت كأحد المصادر الرئيسة للدخل في الكورة آنذاك. من الناحية الزراعية، كانت زراعة التوت مرتبطة مباشرةً بتربية دود القز، لأن أوراق التوت هي غذاء اليرقات. امتدّت زراعة التوت في قضاء الكورة منذ القرن الثامن عشر وتوسعت مع مطلع القرن التاسع عشر نتيجة الطلب على الحرير وزيادة عدد المزارعين الذين خصّصوا بساتين أو مساحات من أراضيهم لإنتاج ورق التوت وبيع الشرنقات. وفي ظل غياب الدراسات والأبحاث التي تتناول بشكل محدد إنتاج الحرير في قضاء الكورة، كان لا بدّ من الإضاءة على هذا القطاع، الّذي شكّل ركيزة أساسية في الاقتصاد الكوراني، وتعتمد على مداخيله معظم العائلات، بما يغني المكتبة التاريخية.

الكلمات المفتاحية: شجرة التوت، إنتاج الحرير، قضاء الكورة، القرن التاسع عشر

Abstract:

During the 19th century, silkworm breeding and silk production became an important economic and social sector in the Mount Lebanon region, particularly in the Koura district. This period is regarded as the "golden age" of this industry in Lebanon, roughly spanning from the mid-19th century to the early 20th century, when spinning and weaving factories, along with mulberry tree farms that feed the silkworms, flourished. This movement was classified as one of the main sources of income in Koura at that time.Agriculturally, mulberry cultivation was directly linked to silkworm breeding, as mulberry leaves serve as food for the larvae. The cultivation of mulberries in the Koura district began in the 18th century and expanded in the early 19th century due to the demand for silk and the increasing number of farmers who dedicated orchards or plots of land to producing mulberry leaves and selling the cocoons. In the absence of studies and research that specifically examine silk production in the Koura District, it is imperative to highlight this sector, as it constituted a cornerstone of the local economy upon which the majority of families relied for their livelihood, thereby contributing to the enrichment of historical scholarship.at a comprehensive picture of the military and commercial situation in Qalhat during the period of Portuguese control.

Keywords: Mulberry tree, silk production, Koura district, 19th century

المقدمة

لا تزال شجرة التوت حيّة في وجدان أبناء الكورة لما كان لها من أهمية في تربية دود القز وإنتاج الحرير. ولا تزال بعض أسماء العقارات والبساتين في الكورة ترتبط بشجرة التوت، إذ يقال مثالاً «جل التوت» أو بستان التوت أو كرم التوت او «حقل التوت»... رغمًا من خلوّها، تقريبًا، من أيّة شجرة توت في يومنا الحاضر، ولا تزال هذه التسميات واردة على العديد من العقارات بمختلف المناطق اللبنانيّة. كما ان بعض العائلات تنسب إلى تربية دود القز مثل عائلة القزي وعائلة الحريري. وعائلة الحلال الكورانية.

كـان موسـم الحريـر فـي أكثـر المنـاطق اللّبنانيّـة الموسـم الأوّل، وكـان المزارعـون عنـدما يريـدون تـزويج أولادهـم يرجئـون الخطوبـة الـى موسـم الحريـر ويقولـون «علـى الموسـم»، وكـانوا أيضـا يؤجلـون سـداد الـديون إلـى هـذا الموسم، لذلك اشتهر موسم الحرير في التقليد الشعبي بموسم تمزيق الكمبيالات[1].

لكن، لماذا لعب الحرير هذا الدور المهم؟ وهل إقتصر دور اللّبنانيّين عمومًا، الكورانيّين خصوصًا، على إنتاج الشرانق أم كان لهم دور في صناعة الحرير؟ وهل كانت مصانع الحرير الكورانيّة تضاهي من حيث الحداثة والقدرة الإنتاجيّة مثيلاتها الأجنبيّة؟

أسئلة كثيرة، لم تجد من يتعمّق بها حتى اليوم، وهي بحاجةٍ إلى أجوبةٍ شافية لإظهار الدور الحقيقي الّذي لعبه قطاع الحرير في الحياة الإقتصاديّة والإجتماعيّة في قضاء الكورة.

وبناءً على ما تقدّم، يسعى هذا البحث إلى دراسة حجم إنتشار أشجار التوت في قضاء الكورة في لبنان، وشكل العلاقة بين التجار والمزارعين، بالإضافة إلى إيضاح الطرق التي استخدمها المزارعون في حل الشرانق وتحديد فترة دخول المصانع المتطورة، آنذاك، إلى قضاء الكورة وحجم انتشارها وطريقة عملها.

وما يميّز هذه الدراسة أنّها تعتمد بشكل أساسي على مصادر، بعضها يُنشر للمرّة الأولى، كفيلة بتقديم الإضاحات الكافية والقادرة على إشباع فضول المهتمّين بتاريخ قضاء الكورة، وبأسلوب جديد.

إشكالية البحث

عـرف لبنـان تربيـة دود القـز منـذ زمـن بعيـد لكـن صـناعة الحريـر بلغـت أوجهـا فيـه مطلـع القـرن التاسـع عشـر، وقـد تهافتـت المؤسسـات التجاريـة الفرنسـية علـى شـراء الغالبيـة العظمـى مـن الإنتـاج، وقـام رجـال الأعمـال الفرنسـيون بتأسـيس المصـانع الحديثـة، مـا أدى إلـى انتشـار أشـجار التـوت بشـكل كبيـر فـي معظـم أرجـاء الـبلاد ومنهـا منطقـة الكورة. هذا الأمر يطرح الإشكاليات التالية:

- هل كان لتبعيّة الكورة لولاية طرابلس خلال القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر أثره على تطوّر قطاع تربية دود القز وبالتالي انتشار أشجار التوت فيها؟
- إلى أي مدى ساهمت التنظيمات العثمانية في تطوّر قطاع الحرير في أنحاء السلطنة ومنها منطقة الكورة في لبنان؟
- هل تأثرت أساليب الانتاج في الكورة بالتطور الّذي عرفته متصرفية جبل لبنان خاصة لناحية المصانع الحديثة؟

فرضيات البحث

للبحث عدّة فرضيات منها:

[1] – أنيس فريحة، القرية اللّبنانيّة حضارة على طريق الزوال، دار النهار للنشر، 1980، ص 121

- ازدادت زراعة أشجار التوت وتربية دود القز بشكل ملحوظ في قضاء الكورة خلال القرن التاسع عشر استجابة للطلب المتزايد على الحرير، ونتيجة اهتمام الملتزمين الّذين وجدوا فيه سبيلاً لتحصيل الضرائب.
- أدّى تحرّر التجارة الخارجية نتيجة المعاهدات التجارية بين السلطنة العثمانية والدول الاوروبية الكبرى بالإضافة إلى ظهور التنظيمات العثمانية إلى تطوّر قطاع الحرير.
- استخدم الفلاحون طرق معالجة تقليدية في التعامل مع شرانق دود القز، والتي تطورت تدريجياً مع دخول المصانع الحديثة إلى المنطقة ما أفضى إلى تحسين جودة الإنتاج.

المنهج المعتمد

ومن أجل الوصول إلى نتائج دقيقة وموثّقة، كان لا بدّ من إعتماد المنهج الوصفي الإستقرائي الّذي يقوم على قراءة الأحداث ووصفها بطريقةٍ علميّةٍ موضوعيّةٍ مجرّدة، بالإضافة إلى ذلك لجأتُ الى المقارنة بين المعطيات المستخلصة من مختلف الوثائق والمصادر من أجل الحصول قدر الأمكان على المعلومات الأصح، والّتي قمت بوضعها في جداول تعطي للقارئ صورة واضحة عن المراحل التي مرّ بها قطاع الحرير في الكورة خلال الفترة الزمنية.

أولاً– شجرة التوت في قضاء الكورة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر

إنّ المصادر التاريخيّة تفيدنا بمدى تجذّر زراعة شجرة التوت وتربية دود القز في قضاء الكورة مع بداية القرن السابع عشر وتوسّعها فيما بعد حتّى بلغت ذروتها في النّصف الثّاني من القرن التّاسع عشر. وقد إرتبطت شجرة التوت إلى حدٍّ بعيدٍ بالنشاط الإقتصادي والإجتماعي للسكّان، سواءً في النواحي الزراعيّة أو التجاريّة، من حيث بيع المحاصيل من ورق توت وشرانق وحرير أو عمليّات البيع والمبادلة للأراضي المزروعة بأشجار التوت. كما شكّلت عنصرًا أساسيًّا في عمليّات وهب الأراضي للمؤسّسات الدينيّة.

ومما لا شكّ فيه أنّ زراعة شجرة التوت لم يكن أمرًا مستجدًّا على قضاء الكورة في القرن السابع عشر، فوجودها يعود إلى عقودٍ خَلَت، حيث كانت الأراضي الكورانيّة تزدان بها، والسكّان يسعون جاهدين لتملّكها. إنّ أقدم الوثائق الّتي إستطعنا الحصول عليها والّتي تتحدّث عن علاقة شجرة التوت مع المجتمع الكوراني تعود للعام 983 هجري أيّ 1575 ميلادي، حيث جرت عمليّة بيع أرض في قرية برغون تحتوي على أشجار الزيتون وأشجار التوت[2].

إنّ مضمون هذه الوثيقة يؤكّد عمق العلاقة بين أشجار التوت وأشجار الزيتون وقدمها، هذه العلاقة الّتي إستمرّت لعدّة قرون، حيث شكّلت هذه الثنائيّة رافعةً لحياة الكورانيّين الإقتصاديّة والإجتماعيّة.

[2] – وثائق دير البلمند، وثيقة رقم 68، سنة 1575 ميلاديّة.

ومـع بدايـة القـرن السـابع عشـر، إزدادت عمليّـات شـراء الأراضـي المزروعـة بأشـجار التـوت، فـي إشـارةٍ واضـحةٍ إلـى تزايـد أهميّـة تربيـة دود القـز وصـناعة الحريـر، وزاد مـن نشـاط هـذه الحركـة إفتتـاح ديـر سـيّدة البلمنـد عـام 1603 الّـذي نشـط منـذ تلـك اللّحظـة علـى خـط شـراء الأراضـي وخاصّـةً المزروعـة تـوت[3] مسـتفيدًا أيضًـا مـن حمـاس المؤمنين في وهب أراضيهم له حيث تُظهر الوثائق أنّ جزءًا كبيرًا منها كان مغروسًا بأشجار التوت[4].

ونـوردُ فيمـا يلـي نـص إحـدى الوثـائق الّتـي تتضـمّن حجّـة شـراء الـدير لأرض مزروعـة بأشـجار التـوت فـي قريـة فيـع المجاورة للدير عام 1024 ميلادي. وجاء نص الحجّة حرفيًّا كالآتي:

" لمّـا كـان بتـاريخ نهـار الثلاثـة وعشـرين مـن شـهر تمّـوز المبـارك وهـو عيـد القـديس العظـيم مـار ايليـاس النبـي فـي شـهور سـنة السـبعة آلاف ومايـة وإثنـين وثلاثـون لكـون العـالم وهـو أنّنـا اشـترينا لـدير البلمنـد مـن مـال الـدير وذلـك مـن الحـاج مخاييـل سـيبان أربعـة أصـول تـوت تحـت الضـيعة فـي الشـرق يُعـرَف فـي الزيـالات فـي قريـة فيـع جيـرة الحـاج يعقـوب وشـهرتهم تُغنـي عـن تحديـدهم وذلـك بمبلـغ وقـدره غرشـين مـن الغـروش الكبـار وتسـلّم ذلـك ولـم يبقـى لــه ولا قطعــة الفــرد وجــرى ذلــك بالتــاريخ المعــيّن أعــلاه وبحضــرة الشــهود الحاضــرين تحريــرًا 23 تمــوز ســنة 7132."[5]

مـع حلـول الربـع الأخيـر مـن القـرن السّـابع عشـر، كـان قطـاع الحريـر فـي نـواحي طـرابلس، ومنهـا ناحيـة الكـورة، قـد بلـغ درجـةً ملفتـةً مـن التنظـيم والإتقـان، فقـد كـان فـي مدينـة طـرابلس خـانٌ مخصّـصٌ لـوزن الحريـر تمهيـدًا لتصـديره إلـى الخـارج وتحديـدًا إلـى أوروبـا[6]. إنّ تصـدير الإنتـاج إلـى أوروبـا هـو دليـلٌ كـافٍ علـى نوعيّـة الحريـر المُصـنّع في الكورة وبقيّة النواحي الشماليّة وعلى ثقة الأوروبيّين به.

مـع بدايـة القـرن الثـامن عشـر كانـت أمـلاك ديـر البلمنـد المزروعـة باشـجار التـوت قـد باتـت منتشـرةً فـي الكثيـر مـن القرى الكورانيّة[7]، حيث تتحدّث الوثائق عن حصول الدّير بأشكالٍ مختلفة، الشراء أو المبادلة أو الوهب.

فـي منتصـف القـرن الثـامن عشـر، بلـغ قطـاع الحريـر مرتبـةً متميّـزةً فـي الإقتصـاد الكـوراني وفـي إقتصـاد جميـع المنـاطق الشـماليّة التّابعـة لولايـة طـرابلس، بحيـث كـان مـن قواعـد إلتـزام نـواحي ولايـة طـرابلس ومـن ضـمنها ناحيتـا الكورة وأنفه، قيام الملتزمين بدفع ثلاثة أرباع المبلغ المتّفق عليه مع والي طرابلس خلال موسم الحرير[8].

ففـي عـام 1747 م قـام الميـر علـي الحسـامي الكـردي والشـيخ شـديد ولـد عسّـاف العـازار بـالتزام ناحيـة الكـورة مناصـفةً مـن سـعد الـدّين باشـا والـي طـرابلس بمبلـغ وقـدره ثمانيـة عشـر ألـف غـرش، يُـدفع ثلاثـة أرباعـه فـي موسـم

[3] – وثائق دير البلمند، أرشيف الدكتور فاروق حبلص، صفحة 2، سنة 1603 ميلاديّة.

[4] – وثائق دير البلمند، وثيقة رقم 71، سنة 1615 م

[5] – وثائق دير سيّدة البلمند، ص3، سنة 1624م

[6] – وثائق المحكمة الشرعيّة في طرابلس، سجل رقم 2، سنة 1668م، ص 101.

[7] – هذا ما تظهره الوثائق الموجودة في أرشيف دير البلمند والّتي سنقوم بعرضها وتحليلها في صفحات الفصل الثّاني.

[8] – وثائق المحكمة الشرعية في طرابلس، سجل 9، ص 80، سنة 1747م

الحرير والرّبع المتبقّي " قبل تمام السنة بشهرين "، كما قام الرجلان في نفس العام بالتزام ناحية أنفه بمبلغ وقدره ثلاثة آلاف وثلاثمئة غرش وبنفس شروط الدفع السابقة[9].

ربّما يذهب البعض إلى القول أنّ قيام والي طرابلس باشتراط سداد ثلاثة أرباع المبلغ في موسم الحرير لا يعدو كونه عرفٌ اعتاد عليه الولاة للدلالة على إنتصاف العام لأنّ موسم إنتاج الشرانق وصناعة الحرير كان يبدأ خلال شهر أيّار ويبلغ ذروته خلال شهر حزيران أيّ الشهرين الخامس والسادس من السنة. لكنّ الأسئلة الّذي تطرح نفسها هنا كثيرة:

1- لو كان الأمر كذلك، هل كان من الصعب على الوالي أن يحدّد بالإسم الأشهر الّتي يرغب من الملتزمين أن يقوموا بدفع جزء من مال الإلتزام خلالها عوضًا عن القول "في موسم الحرير"؟

2- لماذا يطلب الوالي دفع ثلاثة أرباع المبلغ المطلوب دفعةً واحدةً خلال تلك الفترة من السنة عوضًا عن قسمة المبلغ إلى نصفين، يُدفع النصف الأوّل في الشهر السادس من السنة والنصف الثاني خلال الشهر الأخير؟ أليس هذا دليلًا على وفرة المال بين أيادي الفلّاحين خلال شهري أيّار وحزيران، أيّ خلال موسم الحرير، ما يمكّن الملتزمين من جمع الضرائب المطلوبة، كما تفرض مهمّتهم، ما يوفّر لهم بالتّالي السيولة اللاّزمة لدفع القيمة المطلوبة لوالي طرابلس؟

3- من المعروف أنّ مواسم أراضي شمال لبنان، والكورة ضمنًا، كانت ولا تزال متعدّدة من خضار وحبوب وفواكه وزيتون، وكانت جميعها خاضعة للضرائب العثمانيّة، فلماذا لم يتم إختيار إحدى تلك المواسم لدفع الجزء الأكبر من مال الإلتزام؟

إنّ كل ما سبق يؤكّد مدى أهميّة موسم الحرير في قضاء الكورة في تلك المرحلة، ذلك الموسم الّذي كما يبدو كان ركيزة الحياة الإقتصاديّة للكورانيّين في منتصف القرن الثامن عشر.

وتدعم الوثائق هذا الرّأي، حيث تتحدّث عن حركة تصدير لافتة للحرير الكوراني باتجاه أوروبا، تحديدًا فرنسا، عبر مرفأ طرابلس في تلك الفترة، وتشير إحدى وثائق المحكمة الشرعيّة عن قيام التجار الفرنسيّين بالإعتراض أمام والي طرابلس وإتهامهم للفلاحين والوسطاء بالغش عبر التلاعب بنوعيّة الحرير المصدّر إلى فرنسا خلال الموسم السابق، ما دفع بالوالي إلى توجيه إنذار للملتزمين بضرورة التنبّه للموضوع والحرص على جودة الإنتاج[10].

[9] – وثائق المحكمة الشرعية في طرابلس، **س 9**، ص 82، سنة 1747م

[10] – وثائق المحكمة الشرعية في طرابلس، س 10، ص 248، سنة 1748م

وتابع قطاع صناعة الحرير تطوّره خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر والثلث الأوّل من القرن التاسع عشر، وإستمرّت حركة شراء الأراضي المزروعة بأشجار التوت لا بل تضاعفت[11]، ونشطت حركة التصدير إلى أوروبا، وازداد إهتمام التجار الأوروبيّين بهذا القطاع[12]، لكنّ النظام الضريبي العثماني كان مصدر إزعاج لهم، فبرزت العديد من الشكاوى من رجال الأعمال البريطانيين من تعرضهم لرسوم تُفرض على بضائعهم المارة عبر أراضي الدولة العثمانيّة وكذلك تعرضهم لرسوم عشوائية من الباشوات المحليّين[13]، فعملت الدول الأوروبيّة جاهدةً للتخلّص من هذه الضرائب ونجحت في تحقيق ذلك خلال سنوات قليلة مستفيدةً من الظروف السياسيّة والعسكريّة في السلطنة العثمانيّة عامّةً وبلاد الشام خاصّةً.

في 16 آب 1838 وقّعت الدولة العثمانية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندة معاهدةً لتنظيم التجارة الدولية، حيث تم تحديد الرسوم الجمركيّة لتكون 5% على الواردات، 12% على الصادرات، و3 % على البضائع المارّة (ترانزيت)، كما وافق العثمانيون على إلغاء جميع الاحتكارات[14].

لقد كانت هذه المعاهدة خطوة تمهيديّة نحو بداية ما سُمّيَ "بعهد التنظيمات"، وهي مجموعة إصلاحات كانت بدايتها عام 1839 حين أصدر السلطان عبد المجيد الأول خط شريف كلخانة المعروف بفرمان الكلخانة في 3 تشرين الثاني 1839 م[15]. ولعلّ أهم ما تضمنه هذا الخط هو تنظيم عمليّة جباية الضرائب وابطال نظام الالتزام في جبايتها[16]، هذا النظام الّذي كان ركيزة السياسة الإقتصاديّة والضريبيّة للسلطنة العثمانيّة على مدى أكثر من قرنين من الزمن. كما ثبّت خط شريف كلخانة الإتفاقات الجمركيّة الواردة في معاهدة بلطة ليمان.

أعطى خط شريف كلخانة، ومعاهدة بلطة ليمان ضمنًا، العديد من المكتسبات الإقتصاديّة، خاصةً التجاريّة، للدول الأوروبيّة أهمّها:

- دخول الإستثمارات الأوروبيّة إلى كافّة أنحاء السلطنة[17].
- سيادة مناخ من الحريّة الإقتصاديّة وكان هذا في صالح الأجانب[18].

انعكست هذه الإجراءات على الأرض بتغلغلٍ غير مسبوق للتجار والصناعيين الأوروبيّين في مختلف النواحي الإقتصاديّة منتشرين في معظم مدن وقرى السلطنة[19]، وطبعًا كان للمناطق اللّبنانيّة حصّةً كبيرةً من هذا اللتغلغل نظرًا للعلاقات القديمة الّتي تربط طوائفها بالدول الأوروبيّة.

---

[11] – وثائق دير سيّدة البلمند، وثيقة رقم 122، سنة 1823 م

[12] – مسعود ضاهر، 2015، تاريخ لبنان الاجتماعي 1914 – 1926، دار الفارابي، الطبعة الثالثة، بيروت، ص 47.

[13]– James Gelvin, The Modern Middle East, Oxford University Press, 2005, p 77

[14]– James Gelvin, op. cit. p 77

[15]– James Gelvin, op. cit. p 77

[16] – صلاح عربيي العبيدي، **الدور الإقتصادي للبرجوازيين الوطنيين في المشرق العربي حتى ستينات القرن العشرين**، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2009، ص 29

[17] – هيثم الجبوري وزينب الجبوري، **أثر حركة الإصلاح العثماني في تطور الحركة الفكرية في الوطن العربي في العهد العثماني المتأخر**، مجلّة جامعة بابل، العلوم الإنسانيّة، المجلّد 23، العدد الثالث، 2015، ص 1445

[18] – المرجع نفسه، ص 1445

مقابل هذه العوامل الإقليميّة، الإداريّة والإقتصاديّة، كان هناك عامل مهم مرتبط بالموقع الإداري لقضاء الكورة. فبعد أحداث 1841 المؤسفة، قام العثمانيّون، بضغطٍ من الدول الأوروبيّة الكبرى، بوضع نظام جديد لجبل لبنان عُرفَ بنظام القائمقاميتين في شهر أيلول من عام 1842، فجرى إلحاق قضاء الكورة بقائمقاميّة النصارى وفصلها عن ولاية طرابلس بعد عقودٍ طويلةٍ من الإرتباط الوثيق بين المنطقتين. حاول الأرثوذكس في الكورة رفض هذا الواقع الجديد لكن دون جدوى فتكرّس هذا الإلحاق نهائيًّا بموجب ترتيبات شكيب أفندي عام 1845[20].

ثانياً: علاقة قرى قضاء الكورة بزراعة التوت وتربية دود القز في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

ما من شكٍّ، أنّه مع نهاية الرّبع الأوّل من القرن التّاسع عشر، كانت أشجار التوت تنتشر، وبأعدادٍ كبيرة، في معظم القرى الكورانيّة، مشكّلةً مصدرًا أساسيًّا لدخل الفلّاحين وصغار وكبار الملّاكين على حدٍّ سواء، نظرًا لارتباطها الوثيق بتربية دود القز. وأهم قرى الكورة الّتي عرفت زراعة أشجار التوت بكثافة كانت:

أميون، فيع، بطرّام، قلحات، الحريشة، أنفه، كفرحزير، بشمزين، برغون، كفرقاهل، بصرما، كفرعقا، شكا، الهري، بزيزا، دار شمزين، دار بعشتار، كفرصارون، بدبا، زكرون، كفتون، حامات، وجه الحجر، راس نحاش، بتعبورة، كفرحاتا، اجدعبرين، عابا، بكفتين حيث وردت أسماؤها في وثائق ومراجع مختلفة مكّنتنا من تتبّع مواقع أشجار التوت.

لعلّ "أرشيف دير سيّدة البلمند" هو من أكثر المراجع الّتي توثّق العلاقة بين قضاء الكورة وأشجار التوت وتربية دود القز نظرًا للكميّة الكبيرة من الوثائق الّتي يحتويها وتتناول هذا الموضوع. لكن الباحث في وثائق هذا الدير يدرك أنّه لا يستطيع الإعتماد عليها وحدها لبناء دراسة كاملة عن قطاع تربية دود القز في قضاء الكورة لأنّ أملاكه، وإن كانت كبيرة، لم تكن منتشرة على كامل نواحي وقرى القضاء، فهي تكثر في القرى المحيطة بالدير، وعددها مقبول في قرى أخرى غير قريبة من الدير، غير أنّها تكاد تنعدم في بعض النواحي مثل قرى منطقة القويطع.

– خريطة إنتشار شجرة التوت بحسب أرشيف دير البلمند:

تغطّي هذه الوثائق عدّة قرى ومزارع وهي: الحريشة، أميون، برغون، بزيزا، بطرام، فيع، قلحات، كوسبا، كفرحزير، كفرعقا وكفرقاهل، وهي تتضمن المعلومات الآتية :

- أسماء البائع والشاري أو أسماء الواهبين والجهة الموهوب لها (هي دائماً دير البلمند).
- الحالة الصحيّة للبائع أو الواهب.
- أسم القرية التي توجد فيها الأرض.
- الحصة المباعة (كامل الأرض أو جزء منها).

---

[19] – المرجع نفسه، ص 1445

[20] – فاروق حبلص، **تاريخ الكورة السياسي في العصر الحديث**، إعلاميا، 1998، ص 18

- محتويات الأرض (نوع الأشجار المغروسة فيها أو وصف ما يتواجد عليها).
- توضيح حدود الأرض وذلك من خلال ذكر الأراضي التي تحدّها من جميع الجهات مع وصف لما تتضمنه هذه الأراضي من أشجار أو بيوت أو ...
- تحديد ثمن المبيع وكيفية تسديده.
- تاريخ البيع وتسليم المَبيع.

ونورد فيما يلي وثيقتين تختصر بمضمونها حجم إنتشار أشجار التوت في القرى الإحدى عشر الّتي تغطّيها وثائق دير البلمند:

- الوثيقة الأولى:

– رقمها في السجل: 162.

– تاريخها: 1262 هجري أيّ 1846 ميلادي.

– نوع الوثيقة: عقد بيع أرض في قرية بطرام.

– طرفا العقد: البائع: فرج إبن سالم من قرية بطرام، المشتري: المقدسي يوسف إبن الياس الصطل من طرابلوس.

– محتوى الأرض: 96 شجرة توت، 12 جم زنزلخت، 4 تينات، 12 عريشة.

– الحصّة المباعة: 18 قيراط من أصل 24 قيراط (أيّ ثلاثة أرباع الأرض).

– الثمن: 400 غرش أسدي.

- تحليل الوثيقة:

إنّ الملفت في هذه الوثيقة هو كميّة أشجار التوت الّتي تتضمّنها الارض المذكورة، إذ أنّها تحتوي على 96 شجرة توت من أصل 112 شجرة مزروعة فيها أيّ أنّ 86% من الأشجار فيها هي أشجار توت[لم] وهو ما يدل على مدى إنتشار زراعة التوت في قرية بطرام والقرى القريبة منها. كما يمكن الحديث عن السعر المدفوع، 400 غرش ثمن ثلاث أرباع الأرض، أيّ انّ الثمن الإجمالي للأرض يبلغ حوالي الخمسمئة وأربعين غرشًا وهو مبلغ كبير يعكس المردود المادّي لشجرة التوت في ذلك الوقت.

- الوثيقة الثانية:

– رقم الوثيقة: 217.

– تارخها: 1854 ميلادي.

– عنوان الوثيقة: نشرة زيتون دير البلمند في قرية كفرحزير.

– محتوى الوثيقة:

– جردة بعدد أشجار الزيتون في ثمانية عشرة قطعة أرض يملكها الدير.

– تعداد جميع الأشجار الّتي تحتويها إحدى أراضي الدّير في كفرحزير (بستان جيرة مار حنا) والّذي يحتوي على 570 شجرة توت.

- تحليل الوثيقة:

أوّل ما يلفت الإنتباه في هذه الوثيقة هو تعداد أنواع الأشجار وعدد كلّ منها في بستان واحد (بستان جيرة مار حنا) فيما إقتصر هذا الامر على أشجار الزيتون في بقيّة البساتين وهو أمر طبيعي نظرًا لعنوان هذه الوثيقة (نشرة زيتون في قرية كفرحزير) وللفقرة المكتوبة في أسفلها والّتي تُبرز أنّ رئيس الدّير طلب جردة بأشجار الزيتون (ليستفقده وعرف ما يلزمه كشف وطمر ...). وهنا يكون أمر من إثنين:

– إمّا أنّ هذا البستان هو الوحيد الّذي يحتوي على أشجار غير الزيتون وهو أمرُ ينقضه مضمون الوثيقة الّذي يشير في أحد الاسطر إلى عدد أشجار الزيتون في (توت يعقوب واكيم).

– أو أنّ تفصيل ما يحتويه هذا البستان من أشجار جاء لغايةٍ ما لدى كاتب الوثيقة لا تساعدنا المعطيات على معرفتها وهو الأمر المرجّح.

ما يهمّنا في هذه الوثيقة هو عدد أشجار التوت الموجودة في بستان واحد والبالغ 570 شجرة مقابل 41 شجرة زيتون متواجدة فيه، وهو ما يدلّنا على مكانة أشجار التوت في الحياة الإقتصاديّة للكورانيين في تلك الفترة، وأنّ مردودها الكبير دفع بهم للإكثار من زراعتها والإعتماد عليها كمصدر دخل أساسي في حياتهم.

تفيدنا وثائق المحكمة الشرعية في طرابلس في معرفة أماكن إنتشار أشجار التوت في منطقة الكورة في فترة تبعيّتها إداريًّا لولاية طرابلس، وثمن الأراضي المزروعة توت.

إنّ دراسة هذه الوثائق توفّر للباحث المعطيات الآتية:

– أنّ أشجار التوت كانت منتشرة بأعداد كبيرة في القرى أو المناطق الّتي تناولتها الوثائق، تحديدًا منطقتا الكورة الوسطى والكورة الشماليّة.

– أنّ أسعار الأراضي المزروعة توت كانت مرتفعةً مقارنةً بالأراضي المزروعة أنواع أخرى من الأشجار.

ثالثاً– شجرة التوت وانتاج الحرير في العلاقة بين التجار والفلاحين

نورد فيما يلي العلاقة بين الفلّاحين وكبار الملّاكين في بعض قرى الكورة من جهة وشركة عمشيت التجاريّة من جهة ثانية، وقد شكّل قطاع الحرير أساسًا لهذه العلاقة.

لقد تركّزت العلاقات التجاريّة للشركة في الكورة مع قرى منطقة القويطع بشكلٍ خاص، وقد شملت تجارة الحرير موسم 1843 – 1844 أربع قرى هي راسنحاش، اجدعبرين، بتعبورة، كفرحاتا. وقد شكّلت نسبة مشتريات الشركة من فلاحي

القويطع في ذلك الموسم ما نسبته 87.75% من مجمل المشتريات[21]، وهذا الرّقم يدلّ على مدى أهميّة هذا القطاع في حياة أهالي منطقة القويطع.

جدول رقم 1: محاسبة شركة عمشيت[*] مع بعض الزبائن في الكورة 1843 – 1844 بالقروش العثمانيّة – تفاصيل مشتريات الشركة

نوع الإنتاج	إسم البلدة	عدد الزبائن	إجمالي ثمن المشتريات بالقروش العثمانيّة (حسب كل بلدة)	مجموع مشتريات (حسب النّوع)	نسبته من إجمالي المشتريات
حرير	راس نحاش	3	1097.1	2272.6	%87.75
	اجدعبرين	5	988.5		
	بتعبورة	1	150		
	كفرحاتا	1	37		
قمح	اجدعبرين	2	232	232	8.95%
تبن	كلباتا	1	60	60	2.3%
تتن	كفرحاتا	1	25	25	1%

جدول 1: محاسبة شركة عمشيت مع بعض الزبائن في الكورة 1843– 1844[22]

نعود إلى موسم 1838 – 1839، هنا أيضًا تؤكّد لنا الأرقام متانة العلاقة بين شجرة التوت وأهالي قرى القويطع بشكلٍ عام وأهالي قرية إجدعبرين بشكلٍ خاص، فقد شكّل الحرير ما نسبته 84% من مجمل مشتريات شركة عمشيت من فلاحي هذه القرية[23]

جدول رقم 2: محاسبة شركة عمشيت مع الزبائن في بلدة اجدعبرين (الكورة) 1838 – 1839 بالقروش العثمانيّة – تفاصيل مشتريات الشركة

نوع الإنتاج	عدد الزبائن	إجمالي ثمن المشتريات بالقروش العثمانيّة	نسبته من إجمالي المشتريات
حرير	17	5736.06 قرش	%84
إنتاج متنوّع	3	1085.35 قرش	%16

[20]– سيمون عبد المسيح، **دراسات في التّاريخ الإقتصادي لشمالي لبنان**، لا دار نشر، بيروت ، ١٩٩٧، جدول رقم 1، ص 9.

[*]– هي شركة تجاريّة، يملكها الخواجات مخايل وجبّور طوبيا، لعبت دورًا رئيسيًّا في الحياة الإقتصاديّة في جبل لبنان في منتصف القرن التّاسع عشر، وقد كان لها علاقات إقتصاديّة وإداريّة مع الكورة.

[22] – الأرقام الموجودة في هذا الجدول تستند إلى المعلومات الواردة لدى سيمون عبد المسيح، مرجع سابق، ص 9

[22]– أنظر جدول رقم 2.

جدول 2: محاسبة شركة عمشيت مع الزبائن في بلدة اجدعبرين (الكورة) 1838 – 1839

ولم تقتصر علاقة شركة عمشيت التجاريّة على قرية إجدعبرين فقط، بل يبدو أنّها امتدت إلى قرىً أخرى في قضاء الكورة، ففي موسم 1838 – 1839، جرى تعاون مع أحد مالكي الأراضي في بلدتي عابا وبدبا[24]، وقد كان الحرير جزءًا من هذه العلاقة، وفي عام 1843 إمتدّ التعاون في قطاع الحرير ليشمل أراضٍ في قرية كفرصارون الكورانيّة[25].

رابعاً– صناعة خيوط الحرير

أ. الطرق التقليديّة في حلّ الشرانق

كانت الفيالج تحل على الطريقة القديمة المسماة الحل العربي.

كان الحلاَّل ينصب وقت الموسم في محل من القرية بالقرب من العين غالباً خيمة يبني تحتها موقدة يركب عليها خلقيناً من النحاس، ويعرف موضع الحل هذا "بالحلالة" فيضع الشرانق في الخلقين تباعاً كما ترده وكما هي بدمها أي من غير أن تنقى وتطرح على دولاب كبير قطره ثلاثة أمتار ويحرك بالرجل، وعند انقطاع طاق الحرير كان الحلال يحرك الشرانق بواسطة قضيب رفيع ويأخذ الطاق ويعلقه على الدولاب من غير وصل فكان الحرير يحصل هكذا من دون عيار ذي طاق خشن وغير منسوب. وهذا الحرير المسمى "البلدي" كان على ما هو عليه كافياً لحاجات صناعة البلاد. والكمية القليلة الزائدة كانت تصدر الى الخارج.

ب. ظهور مصانع الحرير

ظهر أول معمل للحرير يستخدم الآلات ويضم الأيدي العاملة المأجورة، في العام 1841، وأسّسه في بتاتر، قضاء الشوف، الأخوة بورتاليس[26]، وذلك بدعم من "باستري" أحد التجار الأغنياء في الإسكندريّة ومرسيليا[27] وذلك في إطار التنافس التجاري بين مدينتي "مرسيليا" و"ليون" الفرنسيتين[28]. وظهر بعده بقليل معمل ثان، حيث أسّس الإنكليزي "سكوت" مصنعًا في شملان في منطقة الغرب وكان المعمل يضمّ ستّين دولابًا عام 1846[29] .

عام 1851 وبجردةٍ لمصانع الحرير، تبيّن وجود، بالإضافة إلى المصانع الّتي سبق ذكرها، ستّ مؤسّسات أخرى أهمها مصنعًا في غزير يحتوي على أربعين دولابًا بإدارة "فيغون"، وأخرى في القريّة في المتن وتحتوي على أربعة وستّين دولابًا بإدارة فيغون أيضًا. كما أسّس الإنكليزي توماس دالغ – مور مصنعًا في عين حمادة، قرب صاليما في المتن[30].

[24] – سيمون عبد المسيح، مرجع سابق، ص 111

[25] – المرجع نفسه، ص 113

[26] – بطرس لبكي، 2015، كيف غيّر الحرير وجه لبنان الاقتصادي والإجتماعي، بحث نُشر في جريدة النهار اللبنانية بتاريخ 26 حزيران 2015.

[27] – دومينيك شوفالييه، مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعيّة الأوروبيّة، نقلته عن الفرنسية منى عبدالله عاقوري، ط1، دار النهار للنشر، 1994، ص 343

[28] – المصدر نفسه، ص 343

[29] – المصدر نفسه، ص 351

[30] – المصدر نفسه، ص 351

- **وصف أقسام معمل الحرير**

كانت معامل الحرير الّتي أُنشأت في جبل لبنان، سواءً تلك الأجنبيّة أو الوطنيّة، متشابهة من حيث أقسامها[31]، لكن الفرق كان في عدد الدواليب ودرجة حداثة الآلات المستعملة، وبالتّالي فإنّ الوصف الّذي سنقدّمه ينطبق على مصانع الحرير الّتي كانت موجودة في قضاء الكورة.

أمّا أقسام معمل الحرير فهي: الحاصل، المَخنَق، البابور، السُفرة ودولاب الحلالة[32].

بالنّسبة للحاصل فهو عبارة عن غرفة مخصّصة لخزن الشرانق قبل خنقها وبعده وتخصّص زاوية منه لتخزين الحرير المحلول. أمّا المخنق فهو عبارة عن غرفة ذات رفوف ومحكمة السد، توضع على رفوفها الشرانق كي يسلّط عليها البخار الحار الآتي من البابور بواسطة مواسير[33]. والهدف من هذه العمليّة قتل الدودة الموجودة داخل الشرنقة أيّ خنقها كي لا تثقب الشرنقة عند خروجها منها، في حال بقيت على قيد الحياة، فلا تعود هذه الاخيرة صالحة للحلّ لأن الخيطان تكون قد تقطعت.

القسم الثالث هو البابور أو المغلاة، وهو خلقين أسطواني موضوعٌ فوق موقد، لغلي الماء من جهة ولتجهيز المخنق والمعمل بالبخار بواسطة مواسير من جهة ثانية. وهذا القسم لا تدخله الشرانق لكنّه بمثابة "القلب" بالنّسبة لمعمل الحرير لأنّ دوره أساسي في عمل باقي الأقسام.

وبعد الإنتهاء من عمليّة الخنق، تُنقَل الشرانق إلى " السفرة " لسلقها ما يسهّل عمليّة حلّها فيما بعد. والسفرة عبارة عن مصطبة طويلة مبنيّة من الحجارة، تحتوي على العديد من ألأجران، تسمّى خلاقين الحلالة، وهي مصنوعة إمّا من الفخّار أو من النحاس، وكل خلقين مجهّز بماسورة للماء البارد وماسورة للماء المغلي الآتي من البابور. والمعامل الكبيرة تحتوي على سفرتين مما يعطيها قدرة كبيرة على زيادة الإنتاج.

القسم الأخير هو "دولاب الحلالة"، وهو كناية عن جهاز للدواليب تلتفّ عليها خيوط الشرانق. وعادةً يكون هذا الجهاز وراء السفرة ويكون عدد الدواليب مساويًا لعدد الخلاقين، فوراء كل خلقين دولاب ويُدار الدولاب باليد. أمّا عمليّة حل الشرانق فهي كالتّالي:

- تُسلق الشرانق في الخلقين فتذوب المادة الصمغيّة الّتي تحيط بالشرنقة.
- تقوم الحلّالة (المرأة العاملة في حل الشرانق) بتحريك الشرانق المسلوقة بواسطة فرشاة حتّى تصل إلى الخيط الأساسي.

[31] – أنيس فريحة، القرية اللّبنانيّة حضارة على طريق الزوال، مرجع سابق، ص 129

[32] – المصدر نفسه، ص 129

[33] – أنيس فريحة، مرجع سابق، ص 129

- تأخذ الحلّالة شرنقتين أو ثلاث أو أربع، تبعًا للمواصفات المطلوبة للخيط من قبل الشّاري، وتجمع خيوطها معًا لتدخلها خيطًا واحدًا في العمّالة وتصله بالسنّارة[34] ثمّ بالدولاب.
- تحرص الحلّالة على مراقبة الخيط، فلا يجب أن ينقطع، وإذا انقطع توقف الدولاب وتوصله.
- يشرف على الأعمال شخص خبير بعمليّة الحل وتوضيب الحرير يسمّى "الناظر"

ج. معامل الحرير في الكورة

أوّل ذكر لمصانع الحرير في قضاء الكورة، يعود إلى العام 1889، وفي تلك السنة كان عدد هذه المصانع إثنا عشرة معملًا[35].

التحليل المنطقي يقودنا إلى أنّ أنشاء إثنا عشرة معمل لم يتمّ دفعةً واحدة وخلال عام أو عامين، بل تمّ على دفعات، حيث أنّ نجاح المعامل الأولى (أو المعمل الأوّل) دفع بالميسورين إلى دخول قطاع صناعة الحرير وبناء معامل خاصّة بهم حيث الرّبح المضمون. ويمكن القول أنّ الفترة الزمنيّة المنطقيّة الّتي تفصل بين تأسيس المعمل الأوّل والمعمل الأخير هي حوالي العشر سنوات، أيّ أنّه، على الأرجح، يعود بناء أوّل مصنع للحرير في الكورة إلى النّصف الثّاني من سبعينات القرن التّاسع عشر.

بعد العام 1889، إنتشرت مصانع الحرير في خمس قرى كورانيّة هي أميون (أربعة مصانع)، بشمزّين (أربعة مصانع)، كفرحزير (مصنعان)، شكّا (مصنع واحد) وأنفه (مصنع واحد).

ما يلفت النّظر هو وجود عشرة مصانع من أصل إثنا عشر في ثلاث قرى متلاصقة هي بشمزّين، أميون وكفرحزير.

ولعلّ موقع أميون الإداري كمركز للقضاء، ساهم في تركّز المصانع بهذا الشكل. فهي ترتبط بجميع القرى الكورانيّة بشبكة طرقات تسهّل عمليّة نقل الشرانق من الفلّاحين في قراهم إلى المصانع، ومن ثمّ نقل الحرير من المصانع إلى مدينة طرابلس ومرفئها أو إلى مدينة بيروت عبر الطرقات الرئيسيّة الّتي تربط جميع الأقضية اللّبنانيّة بعضها ببعض.

إضافةً إلى ذلك، ثمّة عوامل أخرى ساهمت، برأينا، في بناء المصانع في هذه البقعة من الكورة، أهمها توفّر المياه فيها، وبكثرة، وهو عنصر ضروري لأيّ مصنع حرير في ذلك الوقت، كما أنّ العائلات الإقطاعية الغنية كانت بأغلبيتها تسكن تلك القرى، فاستثمرت ثرواتها في هذا القطاع المربح.

[34] – السنّارة مركّزة على خشبة تسمّى الفرس

[35] – Boutros Labaki, Soie et commerce exterieur en fin de periode ottoman (1840-1914), librairie Orientale, Beyrout, p 105

الخاتمة

بدا جلياً في متن هذا البحث، أنّ مزارع التوت شكّلت منظومة متكاملة مع تربية دود القز، ما أدّى إلى بروزه كقطاع مهم في حياة أهل منطقة الكورة، حيث كان المزارعون يزرعون التوت ليس فقط لتلبية حاجتهم الشخصية من الغذاء للديدان، بل لتوفير فائض يمكنهم بيعه للتجار الذين كانوا يتولون جمع الشرانق وتصنيعها في المصانع. وقد أدى هذا التكامل بين الزراعة والصناعة إلى خلق شبكة اقتصادية متينة، ساهمت في تحسين مستوى المعيشة في القرية وزيادة فرص العمل. وقد أبرزت هذه الدراسة التطوّر الملحوظ لمصانع الحرير في الكورة، حيث اعتمدت على تقنيات حديثة نسبياً آنذاك في غزل الحرير ونسيجه، ما ساعد على رفع جودة المنتج وتوسيع رقعة السوق. وظهر بوضوح أنّ دخول هذه المصانع إلى قضاء الكورة شكّل نقطة تحول في صناعة الحرير، حيث أضافت بعداً جديداً للاقتصاد المحلي وجذبت استثمارات جديدة. من جهة أخرى، كانت العلاقة بين التجار والمزارعين قائمة على تبادل مصالح متبادلة، حيث يعتمد المزارعون على التجار لتسويق شرانقهم، في حين يعتمد التجار على مزارعي التوت للحصول على المادة الخام اللازمة للإنتاج. وقد ساهم هذا التعاون في تعزيز الاقتصاد المحلي وخلق بيئة تجارية مستقرة.

باختصار، يمكن القول إن الفترة التي تناولها هذا البحث، والتي شهدت ازدهار تربية دود القز وزراعة أشجار التوت في قضاء الكورة شكلت حقبة ذهبية في تاريخ لبنان الاقتصادي والاجتماعي، حيث توحدت جهود الفلاحين والتجار والمصنعين في منظومة متكاملة أدت إلى ازدهار صناعة الحرير ورفعت من مستوى الحياة في المنطقة. هذا الازدهار لم يكن مجرد نشاط اقتصادي، بل كان جزءاً من نسيج اجتماعي وثقافي يعكس روح التعاون والعمل الجماعي بين ابناء المنطقة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً– الوثائق

- وثائق أرشيف دير سيّدة البلمند البطريركي في قضاء الكورة.
- وثائق المحكمة الشرعية في طرابلس.

ثانياً– المراجع باللغة العربية

– الجبوري هيثم والجبوري زينب، أثر حركة الإصلاح العثماني في تطور الحركة الفكرية في الوطن العربي في العهد العثماني المتأخر، مجلّة جامعة بابل، العلوم الإنسانيّة، المجلّد 23، العدد الثالث، 2015.

– حبلص فاروق، تاريخ الكورة السياسي في العصر الحديث، إعلاميا، 1998.

– شوفالييه دومينيك، مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعيّة الأوروبيّة. نقلته عن الفرنسية منى عبداللع عاقوري، ط1، دار النهار للنشر، بيروت، 1994.

- مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي 1914 – 1926، دار الفارابي، الطبعة الثالثة، بيروت، 2015.

- عبد المسيح سيمون، دراسات في التّاريخ الإقتصادي لشمالي لبنان، لا دار نشر، بيروت، ١٩٩٧.

- عريبي العبيدي صلاح، الدور الإقتصادي للبرجوازيين الوطنيين في المشرق العربي حتى ستينات القرن العشرين، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2009.

- فريحة أنيس، القرية اللّبنانيّة حضارة على طريق الزوال، دار النهار للنشر، 1980.

- لبكي بطرس، كيف غيّر الحرير وجه لبنان الاقتصادي والإجتماعي، بحث نُشر في جريدة النهار، 26 حزيران 2015.

ثالثاً- المراجع الأجنبيّة

- Gelvin James, The Modern Middle East, Oxford University Press, 2005.
- Labaki Boutros, Soie et commerce exterieur en fin de periode ottoman (1840-1914), librairie Orientale, Beyrout.